فوائد لغوية

Notes Lexicographiques.

ان كنت ريحا فقد لاقيت إعصارا

كتب من يصعب علي ان اذكر اسمه مقالة في احدى جرائد بغداد ينتقدني بعض ما كتبته في « لغة العرب » حسدا ومغالطة . وقد نسب المواضيع التي انتقدها الى « الاب انستاس ماري الكرملي » مع انها موقع فيها بتوقيعي الصريح ورمى الكرملي بكلام اقنع له فيه اي اقناع ! ولا عجب من ذلك فلسوقنا الادبية غرار لا درة . واني لاعظم من ان اسابه واقرصه بالقوارص لتنزهي عن ذلك ولان متى هذه المجلة التي اعتادت بذكره احسانا اليه : خدمة اللغة العربية وتخليصها من شوائب الجامدين وبث العائش الذين حداهم تقصان تربيتهم على مجازاة مشجعهم جزاء « سنمار » . ومثل هؤلاء كمثل (الملاح) الذي اعياه الماء بانحداره على سفينته فانه يستند الى لجام السفينة ظانا انها تشق عباب الماء مع انه ينش نفسه بنفسه . وذلك يذكرني قول النابغة الذبياني :

يظل من خوفه (الملاح) معتمدا بالخيزرانة بعد الاين والنجد

١ــ قال هذا في اول كلامه « بمناسبة صدور الجزء الاول من المجلد السابع لمجلة لغة العرب الخاص بيوبيل الكرملي ... أريد ان اقدم » ويرى القارئ انه ترك المعنى مبهما بعــد « مناسبة » اذ لم يذكر « الذي تناسبه صدور الجزء » والجهل ظاهر ولو غطى على شناعته بزخرف القول . فالمعروف ان يقال مناسب هذا الامر ذلك الامر » و « بمناسبة هذا الامر لذلك الامر اريد ان اقدم...» وكيف لهذا الناقد بهذا التحقق وهو بعيد عن العربية !

٢ــ وقال عن الكرملي العلامة منقولا عليه « اتخذ صومعته بمثابة قلعة لمحاربة لغتنا الشريفة وخرقه ــ سياج حرمة أئمتنا ــ الاعلام » والى مثــل هذا يلجأ ضعفاء الحجج. فكأن العلماء ساروا كلهم على وتيرة واحدة ولم يختلفوا

في تفسير القرآن العزيز ولا نقل الاحاديث ولا تفسيرها ولا مفردات العربية وكأن الدنيا خلت من نقد القاموس للصحاح واستجهال صاحب المجاسوس لصاحب القاموس ومن القلك الدائر على المثل السائر ومن اشباه ذلك التي لا تحصى . والمستغرب ان قوله «سياج حرمة أثمتنا» هو قلة حارب فيها «بلاغة العربية» ولكن لا لوم عليه لان محاربته صدرت من جهل والجاهل يعلم (بتشديد اللام). فات ذلك لانه « تابع الاضافات » في جملته والمطلع على علم البلاغة يستغرب «تتابع الاضافات» مثل « حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي » ومثل « سياج حرمة أثمتنا » فليعلم انني جاهل مثله فمرحبا بمن يعلمني غريبها .

٣ــ في ص ٦٦١ من لغة العرب ادعيت ان المنادى المعرفة المختص بمثل « يا علي » و « يا ايتها النفس المطمئنة » و « يا جوابان » يجب ان نرفعه فيكون مبنيا محله الرفع . وما ضربت لك الامثلة إلا ليخرج المضاف المعرفة من قولي « المنادى المعرفة » . وقلت محتجا على العلماء « ان البناء يحذف التنوين فقط » واستدللت على ذلك باسم « لا » النافية للجنس لانه معرب الاصل يقبل التنوين فلما بني حذف منه التنوين مثل « لا مناقط شريف » فقال هــذا الرجل مسندا الى الضمير « لان البناء في زعمه هو اسقاط التنوين وكلام هذا الخابط مفتقد من ثلاثة وجوه» (كذا) اه. مع اني لم اقل ذلك وانما قولي «ان البناء يحذف التنوين فقط » فتأمل يا منصفا واي عجب تعجب اذا علمت ان قولي ليس بعام بل هو جواب لمن يدعي ان البناء في المنادى المبني يقلب الفتحة ضمة والياء الفا وواوا لانه لو جاز ذلك لجاز ان نقول « لا رجل حاضر » بضم الرجل و « لا عاقلان مغالطان » و « لا عاقلون مغالطون » لان ذلك مبني وهذا مبني ولان الاول معرب الاصل ولان الثاني معربه ايضا . اما انهم جوزوا نصب النعت لذلك المنادى فهو تاييد لقولهم المطعون فيه لغرابته .

٤ــ وانظر الى قوله « ثلاثة وجوه » تعرف مقــدار علمه لانه استعمل « جمع الكثرة » في موضع « جمع القلة » اي « ثلاثة اوجه » واذا قلت له «هذه بضاعتك يا ايها الفتى» قال لك « قد استعمل جمــع القلة مكان جمع الكثرة » وما عليك حينئذ إلا ان تقول له « ذاك سماعي واضطراري فلا تعبث بالقواعد

النابغة من اجل غلطك البارز» .

٥ــ قلت « او لم يروا الى اسم «لا» النافية للجنس فانه عند بنائه لم يمتنع ظهور علامة النصب عليه » فقال هذا الناقد « فظن هذا الموسوس ان فتحة اسم « لا » فتحة اعراب فأراد ان يقيس عليها ضمة المنادى والحقيقة انها « فتحة بناء » وانه يقال مبني على الفتح في محل نصب لكن الاغبياء تقصر اذهانهم...» وبعد تقديمي الادلة يظهر الغبي المتعسف للقارئ . قال ابن عقيل في شرح الالفية « وذهب الكوفيون والزجاج الى ان « رجل » في قولك « لا رجل » معرب وان « فتحته : فتحة اعراب لا فتحة بناء وذهب المبرد الى ان «مسلمين ومسلمين » معربان » اه . أفانا الموسوس أم هو ؟ نقولنا « لا رجل حاضر » تكون الفتحة فيه للبناء والاعراب هي علامة نصب قبل البناء وبعده وقولنا « لا مسلمين حاضران » تكون الياء فيه للاعراب والبناء وهي علامة نصب قبل البناء وبعده وقولنا « لا مسلمين حاضرون » تكون الياء فيه للبناء والاعراب هي علامة نصب قبل البناء وبعده . ورب قائل يقول كيف تجمع البناء والاعراب وهما متضادان قلت « هذا محصول قول العلماء فانهم اجازوا الاعراب والبناء في هذا المحل ولم يذهب العلماء هذين المذهبين إلا لجواز الاشتراك بينهما . فتامل يا منصفا .

٦ــ وقال في معرض كلامه « كما يعلم ذلك اقل التلاميذ » ولم اعتدل صواب في هذا القول . فالخطأ تركه « اقل » من دون تمييز فاحتمل قوله وجهين الاول « اقل التلاميذ معرفة » والثاني « اقل التلاميذ جهلا » فتطلع ايها القارئ الغيور على العربية الى لغة هذا الكاتب الضليع ! !

٧ــ كتبت في ص ٦٦٥ شيئا حول الاقحام وضربت مثلا قول من قال « عطر وريح عمرو » و « كتاب وقلم العالم » وقلت ان الاصل « عطر عمرو وريحه » و « كتاب العالم وقلمه » فقال هذا الناقد الحسن الاخلاق « وهذا غاية في الرعونة وقد ارتكب عدة خطيئات لا تغتفر ــ اعتبر المسألة من باب الاقحام ظانا ان لفظة « العالم » مضاف اليه للفظة « كتاب » فتكون لفظة « قلم » مقحمة بين شيئين متلازمين وليس الامر كذلك بل كتاب مضاف

الى العالم المحذوف استغناما عنه بالمذكور والمسألة مبسوطة في باب النعت قال ابن مالك ... » ثم قال ـ٢ـ ومثلوا لذلك بقول العرب « قطع الله يد ورجـل من قالها » اه . قلت ان جهل الرجل دفعه الى ذلك القول الذي جعله نسيا عاما . وما قدمه الأناشزة من هذا العلم لان البيتين اللذين احتج بهما قد ضمنا «مذهب المبرد » ولم يجد حتى الآن من يعلمه ان المذهب الذي ذكرته هو مذهب سيبويه . قال ابن عقيل في شرحه « ومذهب سيبويه ان الاصل « قطع الله يد من قالها ورجل من قالها . فحذف ما اضيف اليه « رجل » فصار « قطع الله يد من قالها ورجل » ثم اقيم قوله «رجل» بين المضاف الذي هو «يد» والمضاف اليه الذي هو « من قالها » فصار « قطع الله يد ورجل من قالها . فعلى هذا يكون الحذف من الثاني لا من الاول » اه . فاطلع يا ايها القارئ على علم الرجل وتغطيته ما لم يدرسه في ثلاثين سنة قضاها في درس العربية . اما وضعي الضمير مكان الظاهر فلا يجوز العلم فيه اذ لا فصيح يقول « كتاب العـالم وقلم العالم » من دون اضطرار .

٨ـ وقلت في ص ٥٩٥ حول « ولا سيما » : « لا حرج علينا في احلال « ما » محل لام الجر المحذوفة » فقال هذا الرجل « فيقال هنا : لقد قمت زائدا على غير زائد لان ما القائمة مقام كلمة غير زائدة و « ما » في « لاسيما» زائدة وهـذا بعد عن المنطق » اه قلت ان « ما » قد عدها العلماء موصولة ونكرة وزائدة ووجهان يرجحان وجها واحدا . وبذلك تبطل دعواه التي قالبصحتها قول المتأكدين المتبحرين فيا عجباه . والمستغرب انه نسب الي النطق بان المصدرية في قوله « ايا خراشة أما انت ذا نفر » بكسر الهمزة لكون المطبعة قد وضعت الهمزة تحت الالف الخطية . فكيف تجوز مجادلة من يتمسك بالمغالطة والمراوغة ليتغلب من «و انفذ منه بصيرة . وارسخ قدما ؟ اما ادعائي ان « سي » في قوله « ولا سيما تيم بن مرة » تكون معرفة اذا اضيفت فمبني على « ان المضاف الى معرفة : معرفة » فان ثبت ضده فاني مخطىء لا محالة .

٩ — لم يغلط السيوطي الا غلطة واحدة

ان جلال الدين السيوطي مثل في باب التنازع لاعمال العامل الثاني «رأيتهما

واكرمت ابويك . ضرباني وضربت الزيدين » وكنت قد خطأته في ضربه هذين المثلين مع ان الرجل لم يخطىء إلا في المثل الاول لانه ترك « الهاء » في « رأيتهما » وهي تعود الى المتنازع مع ان العامل الاول مهمل والثاني معمل ، فتخطئتي له في المثل الثاني قلة مني « فقلة منه وقلة مني » والمنتبه لا يعاتب بل يشجع .

١٠ — ابن عقيل يخطيء القرآن عن غير قصد منه

قال ابن عقيل في شرحه « واما : أن وأن فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس كقولك « عجبت ان يدوا » والاصل : عجبت من ان يدوا . اي من ان يمطوا الدية . ومثال ذلك مع « ان » بالتشديد «عجبت من انك قائم » فيجوز حذف «من» فتقول « عجبت انك قائم » فان حصل لبس لم يجز الحذف نحو « رغبت في ان تقوم او في انك قائم » فلا يجوز حذف « في » لاحتمال ان يكون المحذوف «عن» فيحصل اللبس » اه . فالقارئ يرى ان ابن عقيل منع ان يأتي « رغب » من غير حرف جر مع ان القرآن العزيز قد ذكر ذلك فقيد « وترغبون ان تنكحوهن » فهو يخطيء القرآن من دون قصد . اما رد الناقد المذكور على قوله « فيقال لهذا المتعجرف : اذن ما معنى قول ابن عقيل « فان حصل لبس ؟ اليس معناه : ان لم يحصل لبس جاز الحذف» قلت : انار الله بصيرتك : ان ابن عقيل « جعل اللبس حذف الحرف عن هذا الفعل وجعل زوال اللبس ورود» منه » أفلم تقرأ قوله « فلا يجوز حذف في لاحتمال ان يكون المحذوف عن فيحصل اللبس » ؟ فانه منع الحذف منعا باتا فما هذا النقد البارد الباطل ؟

١١ — وفي ص ٣٤ انتقدت « مختار الصحاح » في استعمال العرب « طائلا» وذكرت قول « ابن ابي عيينة » وكتب في المجلة «ابو عيينة » سهوا :

فان ظفرت كفاك منك بطائل — فما ظفرت كفاك منه بطائل

وقد وقع فيه سهو والاصل :

فقد ظفرت كفاك منك بطائل وما ظفرت كفاك منه بطائل

وقلت « فقد جاء طائل غير مجحود مرتين في بيت واحد » فقال هذا الناقد

الجهبذ (اصح بقول عزاه الى ابي عيينة (ابن ابي عيينة معرضا بعيسى العباسي وهو مولد على ما يظهر واللغة لا تثبت بأقوال المولدين) قلت : اذا كان الامر كذلك فمن اجاز لك ان تقول (مستلفتا نظر المجمع العلمي) ؟ واي جاهلي او مخضرم او مولد ذكر لك (استلفت ومستلفتا) . ومن اجاز لك ان تقول في غير هذ النقد (واستشكلوا قولي) فهل غير المولدين المتأخرين جدا ذكروا (استشكل) ؟ وكيف يصدق صاحب القاموس وهو يعزو القول الى علمه إلا قليلا ؟ ثم قال (والصواب انه مجحود في الشطر الثاني ومعنى كونه مجحودا وروده في حيز النفي) قلت: انه غير مجحود في الشطر الثاني لان النفي واقع على الفعل وانما يراد بالجحد قولهم (لا طائل فيه وهذا غير طائل) والدليل الناطق على ذلك قوله الجحدية قال (وما ظفرت كفاك منه بلا طائل) (او وما ظفر كفاك منه بغير طائل) فلو كان مجحودا في الشطر الثاني لما قبل الجحد ولا انقلب معناه فتنبه .

١٢ — وقلت في ص ٥٣٤ (حصر الماضي والمضارع بالا) فقال هذا الناقد العلامة (قال في العنوان : حصر الماضي والمضارع بالا . مع ان المحصور لا يأتي بعد (إلا) بل قبلها فصواب العبارة (الحصر في الماضي والمضارع بواسطة إلا) اه. قلت :ان امر هذا الرجل غريب فليقرأ قول ابن عقيل في باب المبتدأ والخبر (الثالث : ان يكون الخبر محصورا بانما نحو: انما زيد قائم،او بالا نحو: ما زيد إلا قائم) اه. فليس الخبر إلا (قائما) وقد ذكر بعد (إلا) فقيل (محصور بالا) وكيف ينكر علي قولي من يدعي انه مطلع . وما قيمة من يجهل ذلك ؟

١٣ — وفي ص ٥٥٠ عرفت الادغام بقولي « الادغام : اسكان الحرف الاول من الحرفين المتماثلين المتشابهين ونقل حركته الى الذي قبله الساكن ما عدا حرف اللين ان كان متحركا وإبقاؤه على حاله ان كان ساكنا » فقال هذا الناقد : « لا يخفى ان معنى قوله اسكان الحرف الاول » هو إعدام الحركة فكيف يقول بعد ذلك» ونقل حركته الى الذي قبله» مع ان المعدوم لا ينقل(١)» اه . قلت اراد هذا بالاعدام « الافناء » وبالمعدوم « المفنى » لجهله لغة العرب

(١) ان اعتراض هذا يضحك العاقل اي اضحاك . فقد قال ابن عقيل في شرح الالفية « والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذي قبله » فالتسكين لا يستوجب فناء الحركة عند العاقل .

فذلك من اقوال جهلة العربية . ودعواه باطلة لان الاسكان يستوجب حذف الحركة فان شاء الحاذق نقلها وان شاء اهملها ومن ذلك قول الجرجاني « الادغام في اللغة : ادخال الشيء في الشيء ... وفي الصناعة : اسكان الحرف الاول وإدراجه في الثاني » اه . وقال غير ذلك . فقد قال « اسكان الحرف الاول » مع ان حركته تنقل الى ما قبله عند اللزوم مثل « رجل مضل » بسكون الضاد وكسر اللام المخففة ولوجوب الادغام صارت الكلمة « مضل » بكسر الضاد فالكسرة انتقلت من اللام الى الضاد . ومن اعتراض هذا الناقد قوله « لدينا من المدغمات ما لا تنقل فيه مثل كلمة « صد » فالصاد مفتوح من الاصل » اه « قلت هداك الله الى الحق فما معنى قولي « الى الذي قبله الساكن » فالصاد متحركة لا ساكنة وما ذنبي وانت لم تصلح التعريف بالاستدراك الذي نشرته في آخر الجزء السابع وهو اضافة « الساكن » الذي اغفلت من القلم . وما فائدة التصويبات ؟ ولمن ينشرونها ؟

١٤ — وقال عن اعتراضي على مختار الصحاح لتفسيره « النوت بالفرصاد . « ان اللغويين ولا سيما المتأخرين منهم كانوا يتساهلون في مثل ذلك اعتمادا على القرائن ولم ينفرد صاحب المختار بذلك بل تابعه على ذلك صاحب القاموس » قلت ليس ذلك بحجة لان له مندوحة عن التجويز والتساهل . وان رمت الاطلاع على علم صاحب القاموس الذي استشهدته فأشرف على « الجاسوس » . والله يعلم اني طالعت مرة في القاموس في مادة « طلع » فوجدته يقول « نعلان مطبقان » فقلت : إن الرجل مخطىء لان الصواب « مطبقتان » بالتأنيث وراجعت علامتنا الكرملي فأراني « الجاسوس » واطلعني على هذه الغلطة التي سبقني اليها العلماء الكبار .

١٥ — قال « يقال الطيب من انواعه المسك على حسب مقتضى الحال » وهو مخطىء فالصواب ان يقول « بحسب مقتضى الحال » فهذا الفصيح المشهور .

١٦ — وقال « ان قوله « الجزء لا يشمل الكل » ليس في موضعه اذ ليس هناك جزء ولا كل بل هناك كلي وجزئي وعموم وخصوص » قلت ليس هذا موضع التطلع والثرثرة فليطالع « حصر الكل في اجزائه » في كتاب التعريفات

ثقيف « هو الذي لا يصح اطلاق اسم الكل على اجزائه منها حصر الرسالة على الاشياء الخمسة لانه لا تطلق الرسالة على كل واحد من الخمسة » ا ه . ذكرت ذلك فضلا من قوله « الكل : في اللغة اسم لمجموع المعنى » .

١٧ — وقلت في ص ٤٤٩ حول الآية « لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا » ما نصه : « وان التعليل الذي ورد في مختار الصحاح مضمونه « ان «إلّا» موصوف بها » ثم قلت « نقض ما بناه النحويون بتجويز « ان يقال : جاءني القوم إلّازيد بالرفع » فقال هذا المتبحر الغزير الادب « الثاني : افتراؤه على صاحب الصحاح اذ اسند اليه ان يقال : جاءني القوم إلّا زيد بالرفع قياسا على الآية . مع وجود الفرق الواضح بينهما لان القوم معرفة وآلهة نكرة » ا ه . قلت لو كان الرجل أمي لما جاز له ان يسند الى الافتراء على صاحب الصحاح قبل ان يستبين بنيره على التفتيش فكيف وهو بصير ؟ والقارئ يرى انه استبعد من صاحب الصحاح مانقلته لكون الخطأ ظاهرا . واليك نص المختار « وقد يوصف بـ «إلّا» فان وصفت بها جعلتها وما بعدها في موضع « غير » واتبعت الاسم بما قبلها في الاعراب فقلت : جاءني القوم إلّازيد . كقوله تعالى : «لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا » ا ه . فالقارئ قد علم من المفتري ؟ وكيف يبيح هذا لنفسه استجهال العلماء ويقول لي « تجهيله لامام من ائمة اللغة وهو صاحب المختار ناقلا عن سلفه فالتجهيل سار اليهم بالطبع » فكيف جاز له ان يقول « مع وجود الفرق الواضح بينهما لان القوم معرفة وآلهة نكرة » مستجهلا هذا الامام الذي مدحه وما معنى قوله « سار اليهم بالطبع » فالساري مختص بالليل فلم حرم النهار سير التجهيل ؟ وكيف يكون « بالطبع » لا بالعادة ولا بالاخلاق « اسرار لغة هذا العالم لا تدرك » . وقد قال عني « فجعل كلامه السافل مقابل كلام العالمة » مع ان نهاية كلامي هي قولي : « وربما كان كلامي عن المستثنى بالا محتاجا الى التأييد او التفنيد » فانظر الى سخيمته . واحتج بقولهم « إلّا الحماقة اعيت من يداويها » ولم يعلم ان ذلك مثل « وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلّا الفرقدان » . وفقنا الله لخدمة العربية خدمة خالصة طاهرة.

الكاظمية مصطفى جواد